قراءة في كتاب التطهير العرقي في فلسطين
للمؤرخ الإسرائيلي إيلان بابه Illan Pappé

ملخص :

يتناول هذا الموضوع تحليل أطروحة المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابه الواردة في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين" الصادر عام 2006، والتي يرى فيها أن تهجير الفلسطينيين عام 1948 لم يكن نتيجة عرضية للحرب، بل عملية تطهير عرقي مخططة وممنهجة. يعتمد البحث في هذا الموضوع على تحليل منهج بابه ومصادره ليخلص إلى أن الكتاب يشكل مرجعا مركزيا في إعادة قراءة تاريخ النكبة الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: نكبة، تهجير، فلسطين، بابه، تطهير عرقي.

Abstract

This study examines the central thesis of Israeli historian Ilan Pappé as presented in The Ethnic Cleansing of Palestine (2006), in which he argues that the Palestinian displacement of 1948 was not an unintended consequence of war, but a deliberate and systematic process of ethnic cleansing. The study concludes that Pappé's work represents a fundamental contribution to the moral and historical redefinition of the Palestinian Nakba.

Keywords: Nakba, Displacement, Palestine, Pappé, Ethnic Cleansing.

المقدمة:

يشكل عام 1948 نقطة تحول مفصلية في تاريخ الشرق الأوسط المعاصر، ليس فقط لكونه عام قيام "دولة إسرائيل"، بل لأنه يمثل في الوعي الفلسطيني والعربي لحظة انهيار مجتمعي شامل عرفت باسم "النكبة الفلسطينية". غير أن دلالة هذا الحدث لا تقف عند حدود الذاكرة الجماعية، بل تمتد إلى حقل التأريخ الأكاديمي، حيث ظل تفسير ما جرى موضع جدل عميق بين مدارس تاريخية متباينة.

في هذا الإطار، يبرز كتاب "التطهير العرقي في فلسطين" The Ethnic Cleansing of Palestine لإيلان بابه Ilan Pappé كأحد أكثر الأعمال التاريخية إثارة للجدل، إذ يعتمد على الأرشيف الإسرائيلي الرسمي، الوثائق البريطانية، والشهادات المعاصرة ليقدم أطروحة مخالفة جذريا للرواية الصهيونية التقليدية، لا يكتفي بابه بإعادة سرد الوقائع، بل يسعى إلى إعادة توصيفها قانونيا. ومن هنا تنبع إشكالية الموضوع التي سنحاول الإجابة عنها: هل تمثل النكبة نتيجة حرب تقليدية بين طرفين متحاربين، أم أنها كانت تطبيقا عمليا لرؤية استراتيجية هدفت إلى إفراغ الأرض من سكانها الأصليين حسب بابه؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة تساؤلات: ما الإطار المفاهيمي لمصطلح "التطهير العرقي" كما وظفه بابه؟ كيف يفسر بابه خطة دال؟ ما موقع المجازر في البنية الاستراتيجية للتهجير؟ كيف تتقاطع أطروحة بابه مع التوثيق العربي؟ ما حدود القوة والقصور في طرحه؟

للإجابة عن الإشكالية ومختلف التساؤلات التي تطرحها سنعتمد على منهج تاريخي- تحليلي نقدي- يقوم على تحليل نصوص بابه الأصلية وتحقيق إحالاتها، المقارنة مع مصادر عربية (العارف، الخالدي) ومحاولة الخروج بنتيجة.

1- التعريف بالكاتب إيلان بابه Ilan Pappé وبكتابه:

ولد إيلان بابه عام 1954 في حيفا بفلسطين، وهو مؤرخ إسرائيلي متخصص في تاريخ الشرق الأوسط، ومحاضر رفيع المستوى في العلوم السياسية في جامعة حيفا. وهو أيضا المدير الأكاديمي لمعهد غفعات حبيبا لدراسات السلام، ورئيس معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية في حيفا.[1] يصنف ضمن "المؤرخين الجدد" في إسرائيل، حيث شهدت ثمانينيات القرن العشرين تحولا مهما في حقل التأريخ الإسرائيلي، بعد فتح الأرشيفات العسكرية والسياسية المتعلقة بحرب 1948. أتاح هذا الانفتاح الوثائقي لجيل جديد من الباحثين، الذين عرفوا بهذا الإسم (المؤرخين الجدد)، إعادة فحص الرواية الرسمية الإسرائيلية التي سادت منذ سنة 1948. وقد تميز هذا التيار بمراجعة عدد من المسلمات، من أبرزها: مقولة "الفرار الطوعي" للفلسطينيين، الزعم بأن الطرد لم يكن سياسة رسمية، تصوير الحرب بوصفها حرب بقاء دفاعية خالصة، ويعد كل من إيلان بابه وبني موريس وآفي شلايم من أبرز رموز هذا التيار[2]، غير أن الاختلاف بينهم لم يكن حول الوقائع الأساسية بقدر ما كان حول تفسيرها الأخلاقي والسياسي. يؤكد بابه هذه النقطة بوضوح عندما يقول: "إن الجدل بين المؤرخين الإسرائيليين لا يدور حول الوقائع ذاتها، بل حول كيفية تفسيرها أخلاقيا وسياسيا". [3] كما ويشير الى أن الوثائق التي يستخدمها ليست جديدة، لكنها تفسر بطريقة أخلاقية وسياسية مختلفة عن المصادر السابقة، مما يسمح بإعادة توصيف الأحداث

[1] - https://www.palestinhe-studies.org/ar/node/1656402?utm_source

[2]- محمد خروب، جدل التطهير العِرقي يتجدد صهيونِيا، مجلة الرأي الأردنية، 10/27/ 2016.

[3]- إيلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، تر: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين،2024، ص. 05.

بدقة. يشتهر بابه بآرائه النقدية تجاه السياسات الإسرائيلية وحقوق الفلسطينيين، ويدافع عن حل الدولة الواحدة مع حقوق متساوية للجميع، ما أثار جدلا واسعا وانتقادات داخل إسرائيل.

صدر كتابه The Ethnic Cleansing of Palestine عام 2006 ليتناول قضية من تاريخ فلسطين المعاصر وهي قضية " النكبة الفلسطينية" عام 1948، وقد اعتمد فيه الكاتب منهجا تاريخيا تحليليا نقديا ومصادر تشمل أرشيف الجيش الإسرائيلي، ومحاضر اجتماعات الوكالة اليهودية، ويوميات قادة صهاينة بارزين مثل دافيد بن غوريون، إضافة إلى وثائق الانتداب البريطاني وكذا مراجع تاريخية إسرائيلية مثل كتاب The Birth of the Palestinian Refugee Problem لصاحبه بني موريس وروايات لاجئين فلسطينيين وسجلات القرى المدمرة أضف الى مذكرات شخصية محلية، هذه المنهجية موضحة صراحة في مقدمة الكتاب وفي الهوامش المصاحبة لكل فصل.[1]

2- النكبة الفلسطينية محور الكتاب: إعادة قراءة في الأسباب

تشكل "النكبة الفلسطينية" محور كتاب بابه من حيث أسبابها ومجرياتها ونتائجها، وعليه حاول بابه الرجوع الى الحادثة بقراءة تاريخية لظروفها وأسبابها وفق ما توفر لديه من مصادر فكتب: كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني خلال الفترة (1917–1948)، وخلال هذه الفترة، خاصة بين عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، تصاعدت الهجرة اليهودية وشراء الأراضي مدعومة بسياسات مثل وعد بلفور 1917 حين أعلنت الحكومة البريطانية دعم إقامة "وطن قومي لليهود" بتمويل المنظمات الصهيونية، وقد ساهمت هذه الهجرة المطردة في تصاعد التوتر بين السكان الفلسطينيين والمهاجرين الجدد.[2] وهو ما يوافقه فيه المؤرخ الفلسطيني عارف العارف في كتابه: " نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود" حيث يشير إلى أن هذه الهجرة واشتداد الاحتلال البريطاني أدت إلى صدامات مستمرة على الأرض فيقول: "كانت الهجرة اليهودية تتزايد بوتيرة كبيرة، مع دعم بريطاني مباشر، مما أدى إلى الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين المحليين وتصاعد النزاع على الأرض".[3]

وهكذا شهدت فلسطين موجات عنف متبادلة، بما فيها تلك الإحتجاجات الواسعة ضد الانتداب البريطاني والهجرة اليهودية التي كانت بين 1936 و1939، تخللتها عمليات مجازر وهجمات انتقامية أدت إلى بيئة من التوتر المستمر، وبذلك يبدو أن العنف المتبادل كان قد ترسخ على مدى عقود.

في 29 نوفمبر 1947، أصدرت هيئة الأمم المتحدة القرار رقم 181 الذي اقترح إقامة دولتين عربية ويهودية ووضع القدس تحت إدارة دولية. رفض العالم العربي هذا القرار، معتبرا إياه تجاوزا لحقوقهم التاريخية. ويشرح رشيد الخالدي في كتابه "حرب المئة عام على فلسطين" أن القرار لم يكن مجرد اقتراح سياسي، بل آداة لتبرير مشاريع الاستيطان الصهيوني والتحكم في الأرض على حساب السكان الأصليين[4]، وبذلك فقد كان هذا القرار نقطة فاصلة، حيث بدأ الزعماء الصهاينة بتنفيذ خطط السيطرة الميدانية بعد صدوره مباشرة لأنهم حسبما يقول بابه: "كانوا... يخططون لنقل الفلسطينيين منذ

---

[1]- المرجع نفسه، ص.7.

[2]- المرجع نفسه، ص.31.

[3]- عارف العارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود(1947–1955) ، مج1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1956، ص.54.

[4]- رشيد الخالدي، حرب المئة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة 1917-2017، تر: عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2021، ص. 72

وقت طويل قبل عام 1948."[1] ويشير أن الوثائق الإسرائيلية التي حصل عليها تؤكد أن القيادة الصهيونية بدأت التخطيط للطرد قبل إعلان قيام الدولة فيقول: "بحلول عام 1948، لم يعد الترحيل خيارا نظريا، بل أصبح سياسة عملية" [2]، وفي ذلك ينقل عن بن غوريون قوله: "يجب أن نطرد العرب ونحل محلهم" [3]، ويوافقه في هذا الرأي وليد الخالدي عندما ذكر بأن التهجير لم يكن مجرد نزوح عشوائي أثناء المعارك، بل سياسة رسمية وممنهجة، أعدت لها خطط وتنفيذ دقيق[4]. هذا التوازي بين الرواية الإسرائيلية المعتمدة على الأرشيف والرواية الفلسطينية المبنية على الشهادة التاريخية يعزز مصداقية الأطروحة حول وجود تخطيط مسبق للنزوح القسري.

من خلال ما سبق يتضح أن النكبة الفلسطينية لم تكن حادثة عفوية، بل نتاج تراكم سياسات استعمارية وديمغرافية. وأن العنف المسلح قبل 1948 شكل بيئة ملائمة لتفعيل خطط الطرد، لكنه لم يكن السبب الوحيد. وأن الوثائق الإسرائيلية وأدلة المؤرخين العرب تتقاطع في تأكيد الطبيعة المنهجية للتهجير، مع اختلاف المنظور: أرشيفي مقابل شهادات مباشرة.

3- خطة دالت الطريق المؤدي الى التطهير العرقي سنة 1948:

يحتل تحليل خطة دالت (Plan Dalet) مساحة مهمة من الكتاب، والحقيقة أن خطة دالت هي وثيقة عسكرية صادرة عن قيادة الهاغاناه في مارس 1948 تهدف إلى[5]:

-السيطرة على المناطق المخصصة للدولة اليهودية وفق قرار الأمم المتحدة 181.

-تأمين الطرق والمناطق الاستراتيجية.

-إضعاف مقاومة العرب وإفراغ القرى والمدن من سكانها.

ويشرح بابه ذلك بالقول أن الخطة لم تكن إجراء دفاعيا لحماية المناطق اليهودية، بل إطارا عملياتيا مكن من تنفيذ سياسة الطرد، فكتب: "كانت الأوامر واضحة: احتلال القرى، وطرد السكان، وتدمير المنازل لمنع العودة" [6]. ويضيف أن الطابع الشامل للخطة يتضح من تكرار النمط نفسه في الجليل والساحل والقدس والنقب، وهو ما ينفي فكرة القرارات الارتجالية فقد قال: "ما يجعل خطة دالت مخططا للتطهير العرقي ليس بندا واحدا فيها، بل الطريقة التي نفذت بها في كل مكان"[7] وهو ما يدل على مركزية القرار وتعميمه.

وهكذا طبق الجيش الإسرائيلي خطة دالت على مناطق استراتيجية عدة، مع طرد قسري للسكان وتدمير القرى وفق ما يوضحه الجدول التالي:[8]

المنطقة	عدد القرى المدمرة تقريبا	عدد السكان المهجرين
الجليل الأعلى	35	12,000
الساحل (يافا وعكا)	50	40,000

[1]- إيلان بابه، المرجع السابق، ص.30.

[2]- المرجع نفسه، ص. 32.

[3]-المرجع نفسه، ص. 32.

[4]- وليد الخالدي، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرت سنة 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص.14.

[5]- إيلان بابه، المرجع السابق، ص.60.

[6]- المرجع نفسه، ص.97.

[7]- المرجع نفسه، ص.98.

[8]- رشيد الخالدي، المرجع السابق، ص ص. 45-50 و إيلان بابه، المرجع السابق، ص. 98.

الضفة الغربية الجنوبية	22	10,500
النقب	60	25,000

وبذلك يمكن القول عن خطة دالت أنها:

– أعطت القادة الميدانيين صلاحيات لطرد السكان وتهجيرهم.

– شملت مناطق استراتيجية في الجليل، الساحل، النقب، والضفة الغربية.

– كان تنفيذها ممنهجا مما ينفي فكرة القرارات الارتجالية، كما أنها تمثل التطبيق العسكري المباشر للتطهير العرقي المخطط في فلسطين.

وانطلاقا من مصطلح "التطهير العرقي" الذي ظهر في الخطاب القانوني المعاصر لوصف سياسات تهدف إلى إزالة جماعة سكانية من إقليم معين عبر وسائل تشمل: التهجير القسري، المجازر، التدمير المنهجي للممتلكات، منع العودة، يؤكد بابه أن ما حدث عام 1948 يندرج ضمن هذا التعريف، مستندا إلى نمط متكرر من الطرد والتدمير. هذا الاستنتاج لا يقدمه المؤلف بوصفه موقفا أيديولوجيا، بل بوصفه خلاصة تحليل وثائقي. إذ يظهر، من خلال تتبع متسلسل للقرارات السياسية والعسكرية، أن التهجير كان جزءا من رؤية مسبقة لدى القيادة الصهيونية، وليس رد فعل طارئ على تطورات ميدانية غير متوقعة. هذا الطرح يستند بشكل أساسي إلى الوثائق المنشورة في الأرشيف الإسرائيلي، وهي نفس الوثائق التي استخدمها مؤرخون إسرائيليون آخرون مثل بني موريس، وإن اختلفوا معه في التفسير.

يحدد بابه آليات التطهير العرقي التي تكررت في القرى والمدن الفلسطينية في التالي: القصف والترهيب، المجازر (مثل دير ياسين)، نشر الخوف عبر الإشاعات المتعمدة، الطرد القسري الجماعي، منع العودة بالقوة، تدمير القرى أو إعادة توطين يهود مكان سكانها، وهكذا يوثق الكتاب تدمير أكثر من 500 قرية فلسطينية.[1]

4– مجزرة دير ياسين 9 أفريل 1948 كمثال لتنفيذ خطة دالت في كتاب بابه:

يفرد الكتاب حيزا خاصا لمجزرة دير ياسين، لا بوصفها حدثا معزولا، بل كنموذج يوضح وظيفة المجازر في استراتيجية التهجير. يبين بابه، اعتمادا على شهادات ناجين وتقارير معاصرة صادرة عن الصليب الأحمر، أن أخبار المجزرة استخدمت عمدا لإثارة الذعر ودفع السكان إلى الفرار، وهو ما حدث فعلا في القدس ومحيطها وقد كتب يقول: "لم تكن دير ياسين حادثة عرضية، بل استخدمت عمدا لإشعال الذعر بين السكان الفلسطينيين"[2] وهو ما يؤكده عارف العارف عندما قال: "كانت دير ياسين مثالا على الهجوم الممنهج على المدنيين لزرع الخوف وإجبار السكان على الفرار" [3] ، ويضيف بابه إحصاء هجومات أخرى شهدتها مدن مثل صرعة، اللطرون، والعديد من القرى الساحلية والجبلية الغرض منها خلق موجات نزوح جماعي. بعد ذلك، نفذ الجيش الإسرائيلي سياسة ممنهجة لتدمير المنازل والقرى لضمان عدم عودة اللاجئين. ويؤكد بابه ذلك بالاعتماد على الأرشيـــــف الإسرائيلي بالقول: "كان تدمير القرى منهجيا، ويهدف إلى جعل عودة اللاجئين أمرا مستحيلا".[4]

---

[1]– المرجع نفسه، ص ص. 12-15.

[2]- المرجع نفسه، ص ص. 111-112.

[3]- عارف العارف، المرجع السابق، ص. 233.

[4]- إيلان بابه، المرجع السابق، ص.230.

يعد وليد الخالدي من أوثق الباحثين الفلسطينيين في توثيق القرى المدمرة، وفي كتابه المرجعـــــي" كي لا ننسى"، يصف عملية تدمير القرى الفلسطينية على النحو الآتي:" لم يكن الهدف من تدمير القرى مجرد السيطرة المؤقتة، بل التأكد من أن اللاجئين لن يتمكنوا من العودة الى ديارهم"[1].

شكل عام 1948 إذا لحظة تأسيسية في تاريخ الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث ترتب عليه تهجير جماعي لما يقارب 700,000 فلسطيني، وتدمير أكثر من 500 قرية وبلدة وفق ما سبق ذكره، وقد عرفت هذه الأحداث في الوعي الفلسطيني باسم "النكبة" والمقصود بها هنا الفلسطينية، بينما وصفت عند الصهاينة بأنها نتيجة حرب دفاعية فرضتها الدول العربية.

5- الآثار المباشرة "للنكبة" في كتاب بابه:

لخص بابه الآثار المباشرة القريبة والآثار البعيدة المدى للنكبة في عدة نقاط نجمعها في التالي:

– التهجير الجماعي: حيث أجبر حوالي 700,000 فلسطيني على مغادرة منازلهم، كما أن نزوح الفلسطينيين في 1948 لم يكن عفويا، بل كان منظما ومطبقا بشكل منهجي[2] وهو ما يوافقه عليه الخالدي ويقدما الجدول الاحصائي التالي:[3]

المناطق	عدد المهجرين	الملاحظات
الجليل	12,000	معظم القرى الساحلية دُمّرت
الساحل (يافا وعكا)	40,000	تهجير شامل للسكان المدنيين
الضفة الغربية الجنوبية	10,500	تدمير المنازل والمزارع
النقب	25,000	هدم كامل مع منع العودة

– تدمير البنية التحتية: ممثلة في المدارس، المساجد، المزارع حيث دمرت بشكل واسع ما أضاف صعوبة في العودة وما أدى إلى فقدان الموارد الاقتصادية الأساسية للمجتمعات الفلسطينية.

-التحولات الديمغرافية: بتراجع عدد الفلسطينيين في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من 1.3 مليون إلى أقل من 150,000 [4]

– ظهور المخيمات: إذ استقر آلاف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات مؤقتة تحولت إلى دائمة في لبنان، الأردن، سوريا، وقطاع غزة. وبعد إعلان "الدولة الإسرائيلية" صدر قانون "أملاك الغائبين" عام 1950، الذي نقل ملكية الأراضي المهجورة إلى "الدولة الإسرائيلية". يرى عدد من الباحثين أن هذا الإطار القانوني كرس نتائج التهجير [5]

– تدهور الحالة النفسية للفارين إذ أدت عمليات تدمير القرى والمجازر المرتكبة الى زرع الخوف الجماعي بين السكان، ما جعل التهجير فعالا بدون مقاومة كبيرة.

---

[1]- وليد الخالدي، المرجع السابق، ص. 12.

[2]- المرجع نفسه، ص. 20 و إيلان بابه، المرجع السابق، ص.278.

[3]- وليد الخالدي، المرجع السابق، ص ص. 45-50 و إيلان بابه، المرجع السابق، ص.231.

[4]- المرجع نفسه، ص.283.

[5]- رشيد الخالدي، 2020، ص 109).

ويشير بابه إلى أن التأثير النفسي كان جزءا من الحسابات العسكرية، وليس مجرد نتيجة للعنف العشوائي فقـــال: " كانت المجـــازر جزءا من استراتيـــجية لإفراغ القرى والمدن، وجعل العودة مستحيـــلة".[1] وفي هذه النقطة تتفق الشهادات العربية مع هذا الرأي، مؤكدين أن الغرض من الهجوم على المدنيين كان إفراغ القرى بالقوة والضغط النفسي[2] وفي ذلك أكد وليـــد الخالدي المنهجية في التدمير والتهجير، موضحا أن القرى لم تدمر عشوائيا بل لمنع العودة، كما ينفي عارف العارف فكرة "الهجرة الطوعية"، ويشير إلى فرار السكان تحت التهديد المباشر. أما رشيد الخالدي فيضع النكبة في سياق الاستعمار الاستيطاني، مؤكدا أن الفلسطينيين كانوا ضحايا مشروع طويل المدى مدعوم بالقوة والدعم الدولي. في موسوعته التاريخية التي تعد من أقدم وأدق التوثيقات العربية المعاصرة للأحداث، يرفض عارف العارف مبكرا مقولة "الهجرة الطوعية" ويكتب: "خرج العرب من مدنهم وقراهم تحت ضغط القتل والرعب والقصف، لا استجابة لنداء ولا طاعة لأمر، وإنما فراراً من موت محقق"[3]. وفي هذه النقطة يشير بابه الى أنه: " لا يوجد في الأرشيف أي دليل على وجود نداء عربي عام يطالب الفلسطينيين بمغادرة منازلهم"[4] ويضيف: "في كثير من الحالات، جرى طرد الناس بعد أن استسلموا" [5]

يتضح مما سبق أن خطة دالت كانت تنفيذا عمليا للتطهير العرقي المخطط مسبقا، وقد كشفت الوثائق الإسرائيلية عن التخطيط المسبق للطرد وتدمير القرى، كما تؤكد الشهادات العربية التأثير النفسي والاجتماعي لهذه السياسات على السكان، وبدمج المصادر يظهر توافق الروايات حول المنهجية، مع اختلاف زاوية النظر (أرشيف مقابل شهادة مباشرة). وهكذا كتب رشيد الخالدي في كتابه: " القفص الحديدي": "لم يكن الفلسطينيون ضحايا حرب بين طرفين متكافئين، بل ضحايا مشروع امتلك القوة والدعم الدولي والرؤية طويلة المدى"[6]

7- المؤرخ والبعد الأخلاقي حسب بابه:

رغم الانتقادات، يرى بابه أن الاعتراف بالتاريخ هو واجب أخلاقي فقال: "لا يمكن للمؤرخ أن يبقى محايدا إزاء التطهير العرقي؛ فالحياد في مثل هذه الحالة فشل أخلاقي"[7] ويضيف أن إعادة التسمية الأخلاقية للأحداث ضرورة لفهمها بشكل صحيح، لأن مصطلحات مثل "فرار طوعي" أو "نتيجة الحرب" تخفي الطبيعة المخططة للعملية. ويربط بين الاعتراف بالتاريخ وبين أي مسعى حقيقي للمصالحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فالاعتراف بالنكبة كـــ"تطهير عرقي" من قبل المجتمع الدولي أو المؤرخين الإسرائيليين كما يفعل بابه يعتبر شرطا ضروريا لأي مصالحة حقيقية أو تسوية سياسية.

بالإضافة الى كل هذا يرى بابه أن التطهير العرقي لم ينته عام 1948 بل استمر بأشكال مختلفة (مصادرة الأراضي، الاستيطان، القوانين)، وكحل بالنسبة له دعى إلى الاعتراف التاريخي الإسرائيلي بالجريمة وأن حل الدولة الواحدة هو المخرج الأخلاقي والسياسي.

---

[1]- إيلان بابه، المرجع السابق، ص.232.
[2]- عارف العارف، المرجع السابق، ص.120.
[3]- المرجع نفسه، ص. 233.
[4] - إيلان بابه، المرجع السابق، ص.128.
[5]- المرجع نفسه، ص.131.
[6]- رشيد الخالدي، القفص الحديدي: قصة الكفاح الفلسطيني من أجل الدولة، تر: عمرو عثمان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018، ص. 57
[7]- إيلان بابه، المرجع السابق، ص.249.

8- أبرز الانتقادات الموجهة للكتاب:

اتهم بابه من خلال كتابه بالانتقائية في استخدام الوثائق، وإسقاط موقف سياسي معاصر على أحداث تاريخية وقد رد بأن الوثائق نفسها تستخدم من خصومه وأن الخلاف هو في التفسير الأخلاقي والسياسي لا في الوقائع الأساسية

9- القيمة العلمية للكتاب:

مع كل هذا، يعد كتاب بابيه من أهم كتب النكبة فلسطينيا، مرجع أساسي في دراسات الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي، يدرس في جامعات كثيرة حول العالم.

الخاتمة:

نخلص من خلال هاته الورقة البحثية إلى أن أحداث عام 1948 في فلسطين، المعروفة بالنكبة، لم تكن نتيجة عفوية للحرب أو هجرة طوعية، بل عملية ممنهجة للتطهير العرقي، تدعم هذه الأطروحة كل الوقائع التاريخية التي تم تحليلها وتؤكد المصادر العربية لكتاب مثل الخالدي والعارف هذه النتائج، مما يعزز صحة الأطروحة ويظهر توافق الوقائع مع اختلاف المنظور.

يقدم كتاب "التطهير العرقي في فلسطين" نموذجا لكيفية توظيف الأرشيف الرسمي نفسه لتفكيك السرديات المهيمنة. وتكمن قوته الأساسية في الجمع بين الدقة الوثائقية والوضوح الأخلاقي. ومع أن الكتاب أثار انتقادات واسعة، إلا أن هذه الانتقادات لم تنجح في دحض جوهر أطروحته، بل أكدت أن الخلاف يتمحور حول التفسير لا حول الوقائع الأساسية.

قائمة المراجع:

- بابه إيلان ، التطهير العرقي في فلسطين، تر: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين،2024.
- الخالدي رشيد ، حرب المئة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة 1917-2017، تر: عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2021
- ____، ____، القفص الحديدي: قصة الكفاح الفلسطيني من أجل الدولة، تر: عمرو عثمان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2018
- الخالدي وليد ، كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرت سنة 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997
- العارف عارف، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود(1955–1947) ، مج1، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1956
- خروب محمد ، جدل التطهير العِرقي يتجدد صهيونيا، مجلة الرأي الأردنية، 10/27/ 2016.
https://www.palestinhe-studies.org/ar/node/1656402?utm_source